11TH G20 PARLIAMENTARY SPEAKERS' SUMMIT

P20 SOUTH AFRICA 2025

PARLIAMENT OF THE REPUBLIC OF SOUTH AFRICA

تعبئة البرلمانات الأفريقية للعمل على مواجهة تغير المناخ

15 يوليو 2025
نلانهلا جينيندزا، خدمات دعم اللجان، برلمان جنوب أفريقيا

Harnessing Parliamentary Diplomacy for the Realization of Global Solidarity, Equality, and Sustainability

Table of Contents

1 المقدمة<<<<<<<<<<<<<<< 4
2 المنظور الدولي<<< 5
2 . 1 الأطر أو الاتفاقيات الدولية<<<< 5
2 . 2 الأطر المناخية الإقليمية<<< 6
3 الآفاق والتحديات..... 9
3 . 1 التخفيف من آثار تغير المناخ.... 9
3 . 2 التكيف مع تغير المناخ 11
3 . 3 تمويل المناخ 13
4 دور البرلمانات وأعضاء البرلمان..... 15
4 . 1 دور التشريع في التصدي لتغير المناخ..... 15
4 . 2 أفضل الممارسات للمشاركة البرلمانية بشأن تغير المناخ..... 16
4 . 3 المالية أو تخصيص الميزانية..... 17
4 . 4 الرقابة والمساءلة..... 18
4 . 5 التغييرات في العمل البرلماني..... 18
5 الخلاصة..... 18
6 المراجع 20

الاعتبارات الرئيسية

- نظرا لزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من المتوقع أن تتجاوز درجة الحرارة العالمية هدف اتفاقية باريس البالغ 1.5 درجة مئوية بشكل كبير في غضون بضع سنوات.
- يساهم أعضاء الاتحاد الأفريقي بشكل ضئيل نسبيا في الانبعاثات العالمية (يرفعون الإجمالي بشكل جماعي بنسبة 5% فقط عند تضمينها)، مما يعزز الحاجة إلى مسؤوليات متباينة ودعم تكيفهم مع المناخ.
- إن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية متوافق مع الأهداف المناخية لأفريقيا ويمكن أن يسرعها.
- وفي حين أن العديد من البلدان الأفريقية أعطت الأولوية لجهود الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ينبغي لها أيضا توجيه الموارد نحو التكيف مع تغير المناخ.
- يتطلب العمل المناخي الفعال من البرلمانات إنشاء لجان مشتركة بين الأحزاب، وتوفير

1 المقدمة

تستمر أزمة المناخ العالمية في التفاقم، مع تزايد الأدلة على أن العالم ينحرف بشكل خطير عن هدف اتفاقية باريس. أصبح الهدف المتفق عليه دوليا المتمثل في الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل من 1.5 درجة مئوية من مستويات ما قبل الثورة الصناعية أكثر صعوبة. إذا استمرت الأنماط الحالية، فستتجاوز درجات الحرارة العالمية هذا الحد في غضون بضع سنوات، مما يؤدي إلى كوارث أكثر تواترا وشدة مرتبطة بالمناخ.تؤكد [1] الشذوذ المناخي في نوفمبر 2023 على هذه التوقعات القاتمة، حيث تجاوزت درجات الحرارة العالمية مؤقتا 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية لأول مرة في التاريخ المسجل. شهد كل شهر من عام 2024 دفئا قياسيا أو شبه قياسي، وكان متوسط درجة الحرارة السنوية العالمية القريبة من السطح أعلى بمقدار 1.55 درجة مئوية من متوسط ما قبل الصناعة 1850–1900.[2] هذا تحذير صارخ مما قد يحدث إذا لم يتم كبح الانبعاثات بشكل عاجل. تتوقع خدمة كوبرنيكوس لتغير المناخ أن يستقر هدف 1.5 درجة مئوية لاتفاقية باريس بحلول مايو 2029 بالمعدل الحالي.[3] وبالتركيز على القارة الأفريقية، وجدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن متوسط درجة الحرارة قد ارتفع بشكل أسرع مما هو عليه في أجزاء أخرى من العالم، مما أدى إلى زيادة أعلى من المتوسط قدره 0.86 درجة مئوية فوق متوسط الفترة 1991–2020.[4]

تؤدي التجارب الحية مع الفيضانات المتكررة والشديدة والأمطار الغزيرة والعواصف والأعاصير الاستوائية وموجات الحر والجفاف إلى حرائق الغابات والوفيات والخسائر الاقتصادية والجوع والأمراض والعديد من انعدام الأمن، بما في ذلك الغذاء والطاقة والمياه. تسلط هذه التجارب الضوء على الحاجة الملحة للتصدي لتغير المناخ بشكل جماعي كمسؤولية أخلاقية.[5] لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، يجب أن تنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 42% بحلول عام 2030 و 57% بحلول عام 2035. يتطلب تحقيق هذه المطالب تعاونا عالميا غير عادي وتخفيضات سنوية في الانبعاثات بنحو 7.5% حتى عام 2035.[6]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2024 ب).
[2] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2025 ب).
[3] CCCS (2025).
[4] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2025 ب).
[5] أردوين وباورز (2025).
[6] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2024 ب).

تسلط هذه الورقة الضوء بإيجاز على الأطر المناخية العالمية والإقليمية الرئيسية التي تسترشد بها أجندة المناخ، والتقدم المحرز في تدجينها، والتحديات ودور البرلمانات والبرلمانيين في النهوض بالعمل المناخي في إفريقيا.

2 المنظور الدولي

1.2 الأطر أو الاتفاقيات الدولية

الإطار القانوني الدولي التأسيسي بشأن تغير المناخ هو **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،** والتي تهدف إلى تشجيع الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. الهدف الرئيسي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هو تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، والهدف النهائي هو خفضها. في حين أن الإطار لا يضع أهدافا ملزمة، إلا أنه يدعو إلى مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" بين الدول، مع التأكيد على أن البلدان تتقاسم واجبا جماعيا لمعالجة تغير المناخ، لكن مسؤولياتها وقدراتها تختلف. ومن ثم، يجب وضع المزيد من عبء العمل المناخي على عاتق البلدان المتقدمة التي تساهم بشكل أكبر في غازات الدفيئة. الاتفاقية الرئيسية هي اتفاقية باريس لعام 2015، والتي تستند إلى بروتوكول كيوتو الطوعي.

تحدد **اتفاقية باريس،** وهي معاهدة دولية ملزمة قانونا بشأن تغير المناخ، أهدافا طويلة الأجل لتوجيه جميع الدول في الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.[7] ويهدف إلى إبقاء ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ومواصلة الجهود للحد منها إلى 1.5 درجة مئوية، مع الاعتراف بأن القيام بذلك من شأنه أن يقلل بشكل كبير من المخاطر والآثار المرتبطة بتغير المناخ. وينبغي للأطراف في الاتفاق أن تقيم كل خمس سنوات التقدم الجماعي الذي أحرزته نحو تحقيق غرض الاتفاق وأهدافه الطويلة الأجل. تم إجراء التقييم العالمي في عام 2023. كانت الرسائل الرئيسية من ضريبة السلع والخدمات هي أن هناك تقدما نحو العمل المناخي. ومع ذلك، فإنه غير كاف لتحقيق تخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز التكيف، وزيادة التمويل، ودعم التعاون الدولي.[8]بناء على الضريبة والسلع والخدمات، من المتوقع أن يقدم كل بلد مساهمة وطنية محدثة وأكثر طموحا كل خمس

[7] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2016).
[8] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023).

سنوات. ولتيسير تنفيذ الاتفاق، ينبغي تعزيز الآليات المالية لدعم البلدان النامية في التخفيف من آثار تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود، وتحسين قدرتها على التكيف مع آثار المناخ.[9]

2.2 الأطر المناخية الإقليمية

في **أجندة 2063**، يتصور الاتحاد الأفريقي قارة تسعى جاهدة من أجل مستقبل مزدهر، مبني على النمو الشامل والتنمية المستدامة التي ترفع من مستوى كل شخص.[10] إنه يتصور قارة متكاملة وموحدة سياسيا، متجذرة بقوة في المثل العليا الخالدة للعموم الأفريقي ومشتعلة بروح النهضة الأفريقية. ومن الأمور الأساسية في هذه الرؤية الطموحة أفريقيا التي تحكمها مؤسسات قوية، حيث تزدهر الديمقراطية، وتحترم حقوق الإنسان عالميا، وتدعم العدالة وسيادة القانون في جميع الدول. تطمح القارة إلى أن تكون منارة للسلام والأمن، متحررة من أغلال الصراع، ومدفوعة بالحلول التي تقودها إفريقيا لتحدياتها الفريدة. وأحد العناصر الحيوية لهذا المستقبل هو الشعور العميق بالفخر الثقافي، حيث لا يتم الاحتفال بهوية أفريقيا الغنية وتراثها المشترك ومعارف الشعوب الأصلية والقيم الأخلاقية فحسب، بل يتم أيضا الحفاظ عليها بدقة. ستكون التنمية في إطار أجندة 2063 بطبيعتها تتمحور حول الناس، وتسخر بنشاط الإمكانات الهائلة لجميع المواطنين الأفارقة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب والأطفال، لتعزيز التقدم من الداخل.

تتماشى أجندة 2063 مع **أهداف التنمية** المستدامة (SDGs) وتدعمها العديد من السياسات التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي والتي تعزز العمل المناخي من أجل النمو الاقتصادي الأفريقي المستدام والمزدهر والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. ومن المقرر تنفيذ أجندة 2063 من خلال سلسلة من خمس خطط تنفيذية عشرية تحدد 20 هدفا من أهداف خطة عام 2063، مرتبطة بالتطلعات السبعة. ويحدد كل هدف من هذه الأهداف المجالات ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها على الصعيد الوطني لضمان أن تحقق أفريقيا أهدافها الإنمائية بشكل جماعي. في سياق تغير المناخ، تدعو العديد من الأطر التوجيهية، من بين نتائج أخرى، إلى اقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ كجزء من دعم العمل المناخي العالمي. ويرد أدناه توضيحا موجزا لهذه النتائج.

[9] المرجع نفسه.
[10] مفوضية الاتحاد الأفريقي (2014).

1.2.2 استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لتغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (2022-2032)

تهدف هذه الخطة العشرية إلى توحيد استراتيجية القارة بشأن تغير المناخ، وتعزيز الجهود المشتركة والتعاون للتخفيف من آثاره والاستفادة من الفرص المرتبطة بالتحول الأخضر.[11] وتحدد الخطة ثمانية مجالات ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعطيها الأولوية: الزراعة والأمن الغذائي، والموارد المائية، والمستوطنات البشرية والبنية التحتية، والطاقة، والغابات والنظم الإيكولوجية، والصحة، والحد من مخاطر الكوارث، والقضايا الجنسانية. تحتاج البلدان الأعضاء إلى إضفاء الطابع المحلي على الاستراتيجية والخطة، مع مخرجات قصيرة إلى متوسطة الأجل تهدف إلى بناء القدرة على التكيف وإطلاق العنان لتنمية طويلة الأجل وتحويلية ومنخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. تم تعزيز الالتزامات بالاستراتيجية بشكل أكبر عندما تم اعتماد إعلان نيروبي في سبتمبر 2023، مع التأكيد على الالتزام الجماعي من قبل القادة الأفارقة بمعالجة تغير المناخ وتأثيره على القارة. وينبغي للبرلمانات أن تتلقى بانتظام معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

2.2.2 البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية

نظرا لأن الزراعة حيوية للنظم الغذائية الأفريقية وسبل العيش، فإن الاتحاد الأفريقي يؤكد على الحاجة الملحة للعمل من خلال البرنامج **الشامل للتنمية الزراعية**. القطاع معرض بشدة لتغير المناخ، لا سيما الظواهر الجوية المتطرفة المتزايدة التي تقلل من الإنتاجية الزراعية وتهدد الأمن الغذائي في العديد من الدول الأفريقية. تعهدت البلدان الأفريقية باستثمار ما لا يقل عن 10% من الميزانية الوطنية لتحقيق معدل نمو بنسبة 6% للقطاع لخفض الفقر إلى النصف والقضاء على الجوع وتعزيز الاستثمار والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ بحلول عام 2025[12]. ومع ذلك، فإن القارة بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف، حيث تخصص ثلاثة بلدان فقط 10% من ميزانيتها الوطنية للزراعة، في حين حققت 11 دولة فقط معدل نمو 6% في عام 2024. تم التخلف عن جميع التزامات مالابو السبعة[13] . وتشمل أسباب الأداء الضعيف

[11] الاتحاد الأفريقي (2022).

[12] مفوضية الاتحاد الأفريقي (2016).

[13] مجموعة من الأهداف التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2014 لتسريع النمو الزراعي والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش. وهذه الالتزامات أساسية لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتشمل إعادة الالتزام بمبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية، وتعزيز الاستثمار في الزراعة، والقضاء على الجوع، وخفض الفقر إلى النصف، وتعزيز التجارة البينية الأفريقية، وتعزيز القدرة على الصمود، وتعزيز المساءلة المتبادلة.

في إطار المشاريع ضعف الرقابة والمساءلة، والسياسات المحلية غير المتسقة أو المجزأة، والافتقار إلى القيادة والالتزامات السياسية.[14] وتقع على عاتق البرلمانات مسؤولية واضحة في ضمان قيام البلدان الأعضاء بتطوير وتنفيذ برامج داعمة لقطاع زراعي قادر على الصمود في وجه تغير المناخ.

3.2.2 برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا

تهدف هذه المبادرة القارية، التي تبنتها جميع البلدان الأفريقية، إلى تعبئة الموارد لتحويل إفريقيا بالبنية التحتية الحديثة، والحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي والتكامل ومستويات المعيشة من خلال تعزيز شبكات البنية التحتية الإقليمية والقارية في قطاعات الطاقة والنقل والمياه والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا عبر الحدود. ومن المخطط أن تكون البنية التحتية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتعزز التنمية الإقليمية، وتعزز الحلول المستدامة في مختلف قطاعاتها. اجتذبت المبادرة 82 مليار دولار أمريكي، وطرحت 82 مشروعا، وزادت التجارة البينية الأفريقية بنسبة 16%. وهي في طريقها لوضع 30,200 كيلومتر من السكك الحديدية و 30,700 كيلومتر من الطرق السريعة بحلول عام 2040. وعلى الرغم من التقدم المحرز في المرحلة الأولى، لا يزال الاستثمار غير كاف بالنسبة للقارة التي تحتاج إلى ما يصل إلى 170 مليار دولار سنويا لتحديث بنيتها التحتية في المرحلة الثانية من برنامج البنية التحتية. سيتطلب تمويل المرحلة 2 من البرنامج(2021–2030) 161 مليار دولار.[15] وينبغي للبرلمانات أن ترصد وتشرف بانتظام على أن تظل هذه المشاريع على المسار الصحيح، مع الإدارة السليمة والميزانية والإدارة المالية، وأن تعالج حكوماتها المشاكل المتصلة بالمشاريع في الوقت المناسب.

4.2.2 منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

تهدف اتفاقية **منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية** إلى إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات، وزيادة التجارة البينية الأفريقية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لإفريقيا، على النحو المتوخى في أجندة 2063.[16] يتبنى تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نهجا مرحليا. تتناول المرحلة 1 في المقام الأول التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وإنشاء آلية لتسوية المنازعات، حيث أوشكت معظم المهام

[14] أماميشي (2024).
[15] AUDA-NEPAD (2023).
[16] الاتحاد الأفريقي (2018).

على الانتهاء ولكن لا تزال بعض القضايا معلقة. تتوسع المرحلة الثانية لتشمل الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة والتجارة الرقمية وإدماج النساء والشباب في التجارة.[17]

سيساعد تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إفريقيا على تحقيق أهدافها المناخية وتسريع الانتقال إلى الطاقة المتجددة.[18] إن البلدان الأفريقية التي تعمل معا لخفض الانبعاثات أكثر فعالية من كل بلد يعمل بمفرده. وتسلط الأبحاث الضوء أيضا على أن تسعير الكربون في أفريقيا يمكن أن يكون أداة قوية لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها المناخية، وبالتالي خلق أفريقيا أكثر خضرة وازدهارا.[19] وبالتالي يمكن للبرلمانات أن تلعب دورا حاسما في ضمان قيام بلدانهم بتطوير وتمرير تشريعات محلية تمكينية لتسهيل التجارة الحرة، وتوسيع الوصول إلى الأسواق، وزيادة الوصول إلى التمويل، والحد من الروتين، وبالتالي ضمان أنها تسير على المسار الصحيح مع النهج التدريجي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

3 الآفاق والتحديات

3 . 1 التخفيف من آثار تغير المناخ

السبب الرئيسي لتغير المناخ هو انبعاث وتراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. نتيجة لذلك، يجب إعطاء الأولوية للتخفيف من حدة المناخ، وهو الإجراءات التي تتخذها الحكومات أو الشركات أو الأفراد لتقليل أو منع غازات الاحتباس الحراري، أو لتقوية بالوعات الكربون التي تزيلها، من أجل التحسين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإجماع العلمي القوي والطبيعة الملحة للمشكلة، فإن الالتزامات والإجراءات المناخية الحالية في جميع أنحاء العالم غير كافية إلى حد كبير.[20] حتى لو نفذت جميع الدول بشكل كامل مساهماتها المحددة وطنيا، وهي أهدافها المناخية التي فرضتها على نفسها، فسيظل العالم يواجه زيادة كارثية في درجات الحرارة تصل إلى 3.1 درجة مئوية بحلول عام 2100.[21] في عام 2023، بلغت انبعاثات غازات الدفيئة العالمية 57.1 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مسجلة زيادة بنسبة 1.3% عن عام 2022. ومن المثير للقلق أن 68% من هذه الانبعاثات نشأت من قطاع الطاقة. على الرغم من الاستثمارات المتزايدة في تقنيات الطاقة النظيفة، لا يزال الوقود الأحفوري، وخاصة الفحم، متأصلا بعمق في مشهد الطاقة العالمي، خاصة

[17] المرجع نفسه.
[18] فونتاني وآخرون (2024).
[19] المرجع نفسه.
[20] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023).
[21] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2024 ب)؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2025 ب).

في الاقتصادات سريعة النمو.[22] ارتفع إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بنسبة 0.8% في عام 2024 إلى 37.8 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون، ليصل إلى مستوى قياسي. استمرت الانبعاثات من قطاع الطاقة في النمو ولكن بمعدل أبطأ في عام 2024 مقارنة بعام 2023، ويرجع ذلك جزئيا إلى درجات الحرارة المرتفعة القياسية. يساعد التبني السريع لتكنولوجيا الطاقة النظيفة على الحد من النمو، مما يمنع 2.6 مليار طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا، وتتخذ إفريقيا الخطوات اللازمة لزيادة اعتماد الطاقة المتجددة.[23]

لا تزال إفريقيا تساهم بالحد الأدنى في غازات الدفيئة العالمية، على الرغم من التزامها بخفض انبعاثاتها القارية. كما زادت انبعاثات غازات الدفيئة بين أعضاء مجموعة العشرين في عام 2023، وهو ما يمثل 77% من الانبعاثات العالمية. يؤدي تضمين جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي إلى زيادة إجمالي نسبة الانبعاثات العالمية إلى 82%، بزيادة طفيفة بنسبة 5% فقط. نيجيريا وجنوب إفريقيا مسؤولتان بشكل جماعي عن حوالي 2% من هذه الانبعاثات.[24] وهذا يدل على أنه على الرغم من وجود 55 دولة عضوا (مقارنة بدول مجموعة العشرين البالغ عددها 20 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي اعتبارا من عام 2023)، إلا أن مساهمة أفريقيا الإجمالية في الانبعاثات العالمية لا تزال منخفضة نسبيا. هذا أمر ملحوظ بشكل خاص بالنظر إلى عدد سكان إفريقيا الكبير والمتزايد. كما أنه يدعم الحجة القائلة بأن الدول الأفريقية، على الرغم من كونها معرضة بشدة لآثار تغير المناخ، ليست المساهمين الرئيسيين في المشكلة. على الرغم من توقعات النمو الكبير في الانبعاثات والسكان في إفريقيا، لا تزال انبعاثات القارة غير مدروسة. وتفتقر بلدان كثيرة إلى تقييمات حديثة وشاملة لانبعاثات غازات الدفيئة وإزالتها بسبب التقارير المتفرقة التي عفا عليها الزمن في كثير من الأحيان من فرادى البلدان.[25] بسبب هذه الفجوة في بيانات الانبعاثات، ستكون بعض البلدان الأفريقية ضحية لسياسات المناخ من البلدان والمناطق الأخرى التي ستتطلب بيانات العمل المناخي كشرط لإعفاءات ضريبة الكربون / التعريفات الجمركية.

يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ آلية تعديل حدود الكربون، والتي ستؤثر على البلدان الأفريقية. تم تصميم آلية تعديل حدود الكربون لمعالجة تسرب الكربون، والذي يحدث عندما تنقل الشركات الإنتاج كثيف الكربون إلى البلدان ذات اللوائح البيئية الأقل صرامة لتجنب التكاليف المرتبطة بنظام تداول الانبعاثات في الاتحاد

[22] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2024 ب).
[23] وكالة الطاقة الدولية (2025).
[24] كارمان وبومغارتنر (2022) ؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2024 ب).
[25] مصطفاوي وآخرون، (2024).

الأوروبي (ETS).[26] اعتبارا من عام 2026، ستفرض آلية تعديل حدود الكربون سعرا للكربون على بعض السلع المستوردة، مما يعكس تكلفة الكربون للسلع المماثلة المنتجة داخل الاتحاد الأوروبي. تهدف هذه الآلية إلى تشجيع إزالة الكربون على الصعيد العالمي وضمان عدم حرمان صناعات الاتحاد الأوروبي من المنافسة من المنتجين الأقل وعيا بالبيئة. استهدفت العديد من الدول الأفريقية الصناعات كثيفة الكربون التي تم إنشاؤها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي قد تواجه ضرائب باهظة ما لم تتحول إلى عمليات خالية من الكربون.

ومع ذلك، تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم أقل البلدان نموا نحو إزالة الكربون وتحويل صناعاتها التحويلية.[27] وبالتالي ستحتاج البلدان الأفريقية إلى تسريع تدابير التخفيف الحيوية أو استكشاف أسواق بديلة لا تفرض ضرائب على الكربون. علاوة على ذلك، من المتوقع أن توازن البلدان بين الأولويات المحلية والالتزامات الدولية بشأن قضايا مثل التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، ووقف إزالة الغابات وتدهورها، والانتقال إلى النقل الخالي من الكربون. ستحتاج البلدان الأفريقية إلى جمع البيانات لإثراء التقييم الوطني، وتعزيز مساهماتها المحددة وطنيا لعام 2025 في عام 2025، لضمان الوصول المستمر إلى بعض الاقتصادات، وتحديد أهداف جديدة لعام 2035 وما بعده.[28]

2.3 التكيف مع تغير المناخ

تشهد إفريقيا ظواهر مناخية متطرفة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات وموجات الحر وارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي والمائي وغيرها من المخاطر المتعلقة بالمناخ. تحدث هذه الأحداث بشكل متكرر وبكثافة أكبر، وهي أكثر فتكا، وتتسبب في كوارث مكلفة.[29] وبالتالي فإن التكيف مع تغير المناخ، الذي ينطوي على إجراءات تساعد على الحد من التعرض للآثار الحالية أو المتوقعة لتغير المناخ، أمر بالغ الأهمية. تؤثر هذه الكوارث المناخية بشدة على سبل العيش وتعكس المكاسب التي تحققت في معالجة الفقر والبنية التحتية والتنمية وعدم المساواة والعديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

[26] مادالان (2023).
[27] الاتحاد الأوروبي (2023).
[28] Boehm et al.، (2023).
[29] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2025 أ).

الأخرى. يلزم الهدف العالمي للتكيف، وهو مكون رئيسي في اتفاقية باريس، الأطراف بتعزيز القدرة على الصمود والحد من الضعف ودعم إجراءات التكيف لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).[30]

تتأثر جميع أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر وغير مباشر بتغير المناخ. ومن ثم، فإن تحقيق اتفاقية باريس يضع المجتمع الدولي على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[31] وفقا لتحليل حديث أجراه بنك التنمية الأفريقي، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى انخفاض سنوي يصل إلى 2% في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا بحلول عام 2050. يمكن أن تصل تكاليف تغير المناخ في البلدان الأفريقية إلى 5% من ناتجها المحلي الإجمالي، مما يعيق بشكل كبير التنمية والجهود المبذولة للحد من الفقر في جميع أنحاء القارة.[32] وعلى الرغم من أن التمويل الدولي للتكيف ارتفع من 22 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 28 مليار دولار أمريكي في عام 2022، إلا أنه لا يزال أقل من المتطلبات السنوية المقدرة ب 187 مليار دولار أمريكي إلى 359 مليار دولار أمريكي.[33] ويتوقع البنك الأفريقي للتنمية أن تتراوح فجوة تمويل التكيف في أفريقيا من المصادر الدولية بين 166 مليار دولار و260 مليار دولار في الفترة 2020–2030. وقد أكمل أكثر من 40 بلدا أفريقيا خططها الوطنية للتكيف أو تعمل على تنفيذها، ولكن جودة ونجاح تنفيذ هذه الخطط يختلفان اختلافا كبيرا.[34]

مع تزايد حدة تأثيرات المناخ، ستكون زيادة الوعي باستراتيجيات التكيف الفعالة، وتعزيز أطر السياسات، وتعزيز الحلول التكنولوجية المبتكرة ضرورية لبناء القدرة على الصمود المجتمعي والاقتصادي والبيئي في إفريقيا.[35] تقدر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أنه بحلول عام 2030، سيتعرض ما يصل إلى 118 مليون شخص من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع (يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم) للجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة في إفريقيا، إذا لم يتم اتخاذ تدابير الاستجابة المناسبة. وسيؤدي ذلك إلى إعفاق أعباء إضافية على جهود التخفيف من حدة الفقر ويعوق النمو بشكل كبير.[36] للتعامل بشكل أفضل مع تغير المناخ، يجب على الدول الأفريقية التركيز على زيادة الاستثمار في أنظمة المعلومات المناخية. وهذا يعني الاستثمار في أدوات مثل أنظمة الطقس للزراعة، وأنظمة الإنذار المبكر للكوارث، وطرق تقييم المخاطر والتعرض لتغير المناخ من الموارد المحدودة.

[30] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2023).
[31] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2024) ؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2025 أ).
[32] بنك التنمية الأفريقي (2023).
[33] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2025 أ).
[34] بنك التنمية الأفريقي (2023).
[35] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2025 أ).
[36] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2024 أ).

في بعض البلدان الأفريقية، مثل ناميبيا وجنوب أفريقيا ورواندا، تقوم الحكومات الوطنية باستثمارات ملحوظة في التكيف من خلال مخصصاتها في الميزانيات.[37] ومع ذلك، اعتمدت الدول الأفريقية بشكل عام بشكل أساسي على أدوات الدين (القروض الموحدة) لتمويل التكيف، حيث بلغت 57 في المائة. وقد ارتفعت هذه الحصة، حيث بلغ متوسطها 53% من عام 2017 إلى عام 2021، وهي كبيرة، بالنظر إلى النمو السريع للدين الخارجي في أفريقيا، الذي تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010. وهيمنت الشروط الميسرة التي شكلت 69% من أدوات الدين، في حين استخدمت القروض غير الميسرة بشكل أساسي لتمويل البلدان متوسطة الدخل في المنطقة. ومع ذلك، حصلت أقل البلدان نموا في أفريقيا أيضا على ديون غير ميسرة للتكيف.[38]

يجب ألا يركز التكيف مع المناخ على البيئة فقط. كان ينبغي أن تمول القطاعات الضعيفة الأخرى، مثل الزراعة والصحة والسياحة والتعليم والإسكان، من بين قطاعات أخرى، خطط التكيف القطاعية. وسيساعد ذلك في التخفيف من المخاطر، وبناء القدرة على التكيف، وتقصير التعافي، وتعزيز القدرة على الصمود على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، وتوجيه استراتيجيات التنمية المستدامة. يجب أن يستكشف جزء من التكيف التنويع الاقتصادي والحماية الاجتماعية والبحث والتطوير واعتماد التكنولوجيا. وينبغي أن تستفيد التدخلات التكنولوجية من التكنولوجيات التقليدية أو المحلية من خلال الحلول القائمة على الطبيعة لزيادة قبول التدخلات. إذا كانت هذه الاستثمارات بقيادة محلية أو أنظمة يديرها المجتمع، فإنها ستساعد في تقليل المخاطر، وبناء القدرة على التكيف مع التغييرات، وتعزيز القدرة على الصمود من المجتمعات المحلية وصولا إلى المستويين الوطني والإقليمي. وفي نهاية المطاف، سيوجه ذلك استراتيجيات التنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة. وبالتالي ستلعب البرلمانات دورا مهما في ضمان إعطاء الأولوية المتساوية للتكيف مع المناخ، كما هو الحال في كثير من الأحيان مع جهود التخفيف من حدة المناخ.

3.3 تمويل المناخ

كان تمويل المناخ يمثل تحديا كبيرا في العمل المناخي، حيث لم تف البلدان المتقدمة بتعهدها السنوي البالغ 100 مليار دولار أمريكي تجاه العمل المناخي العالمي. خلال مؤتمر الطراف 15 في عام 2009، التزمت

[37] DFFE (2023).
[38] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2024 أ).

البلدان المتقدمة بتعبئة 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2020 في اتفاقية كوبنهاغن لتمويل المناخ لدعم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.[39] ومع ذلك، فإن المعايير البيروقراطية والاستبعادية المفروضة أثناء عملية تقديم الطلبات منعت فعليا العديد من البلدان الأفريقية من الحصول على الأموال، مع استثناءات عدد قليل فقط من البلدان في القارة.[40] وجد تقرير أوكسفام لعام 2023 ما يلي:

- أعادت البلدان المتقدمة هيكلة ما يصل إلى ثلث المساعدات الرسمية كتمويل للمناخ بدلا من تمويل جديد.
- تخصيص المزيد من الأموال للتخفيف؛
- تحويل أكثر من نصف المنح إلى قروض.
- عدم كفاية التمويل للتكيف،
- استخدم ممارسات محاسبية مضللة.[41]

ونتيجة لذلك، وجدت العديد من البلدان النامية أن عملية تمويل المناخ تفتقر إلى الشفافية وآليات المساءلة الحقيقية والقدرة على إدماج الاعتبارات المحلية والملكية والاستجابة لاحتياجات المجتمعات التي تهدف إلى الوصول إليها.[42] على العكس من ذلك، احتفلت البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزامها في كوبنهاغن، على الرغم من أنه لم يتحقق إلا في عام 2022 من خلال مخططات وعمليات معقدة.[43]

في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين في باكو، أذربيجان، تعهدت البلدان المتقدمة بمضاعفة التمويل المناخي للبلدان النامية ثلاث مرات، من الهدف السابق البالغ 100 مليار دولار أمريكي سنويا، إلى 300 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2035. هذا التعهد طوعي، ويمكن للدول الانسحاب، وبالتالي فهو غير قابل للتنفيذ. ولا تزال أقل البلدان نموا والبلدان النامية متشككة بناء على تجربتها عندما بلغ التعهد 100 مليار دولار أمريكي.[44] المبلغ المعتم به أقل بكثير من المبلغ المطلوب، وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي لعام 2023 الصادر عن بنك التنمية الأفريقي. ويقدر التقرير أن أفريقيا ستحتاج إلى ما بين 2.6 تريليون و2.8 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 للوفاء بالتزاماتها المناخية المبينة في المساهمات المحددة وطنيا الأخيرة للبلدان.[45] وهذا يترجم إلى إجمالي احتياجات سنوية تقدر بتمويل المناخ لأفريقيا بنحو 277

[39] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024).
[40] Zagema *et al*، (2023).
[41] المرجع نفسه.
[42] فريتاس وموانيكي (2024).
[43] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024).
[44] وي وآخرون، (2025).
[45] بنك التنمية الآسيوي (2025).

مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع الأمم المتحدة أن إفريقيا تحتاج إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).[46] لذلك، فإن سد فجوة تمويل المناخ في إفريقيا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المصادر المحلية فقط أمر غير ممكن.

يسلط العجز المستمر عن الوصول إلى التمويل المناخي الضوء على الحاجة الملحة للدول الأفريقية لدراسة ومعالجة الأسباب الجذرية لمحدودية وصولها إلى التمويل المناخي. على الرغم من الالتزامات المالية المتزايدة في جميع أنحاء العالم، تواجه العديد من البلدان الأفريقية صعوبات في تأمين التمويل المناخي بسبب مزيج من التحديات المنهجية والمؤسسية.[47] وتشمل هذه المهارات ضعف مهارات التفاوض للحصول على صفقات مواتية مع شركاء التنمية، والتخطيط المناخي المجزأ وغير الكافي، والافتقار إلى آليات فعالة لمراقبة تدفقات التمويل المناخي. علاوة على ذلك، يؤدي عدم وجود بيانات موثوقة إلى إضعاف عملية صنع القرار القائمة على الأدلة، في حين أن بيئات السياسات في العديد من البلدان لا تزال غير مواتية لجذب الاستثمارات المناخية. هناك أيضا فجوات ملحوظة في الوعي العام والمؤسسي بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، فضلا عن محدودية الوصول إلى التقنيات اللازمة للعمل المناخي الفعال. هذه المشاكل ليست تقنية فحسب، بل تكشف عن فجوات الحوكمة الحرجة التي تتطلب رقابة ومساءلة قوية. يجب على البرلمانات الأفريقية، بصفتها حارسة للمصلحة العامة ومخصصة للميزانيات الوطنية، أن تلعب دورا نشطا في تمويل المناخ. من خلال تعزيز إشرافها على تخطيط تمويل المناخ وتنفيذه وإعداد التقارير، يمكن للبرلمانات أن تساعد في ضمان تعبئة تمويل المناخ بكفاءة، واستخدامه استراتيجيا، وتوزيعه بشكل عادل لتعزيز التنمية المرنة والمستدامة في جميع أنحاء القارة.

4 دور البرلمانات وأعضاء البرلمان

4.1 دور التشريع في التصدي لتغير المناخ

- يلعب البرلمان دورا حاسما في معالجة تغير المناخ، من خلال سلطة التشريع في المقام الأول. ولذلك ينبغي للبرلمانات أن تكفل أن يكون لدى البلدان تشريعات تتماشى مع التزاماتها الدولية وأن تستخدم دورها الرقابي لضمان تنفيذ هذه التشريعات. وينبغي أن تشجع التشريعات الحكومات على

[46] فريتاس وموانيكي (2024).
[47] فريتاس وموانيكي (2024).

وضع أهداف طموحة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز القدرة على الصمود والتكيف، لا سيما في هذه المرحلة التي تقوم فيها البلدان بتحديث مساهماتها المحددة وطنيا.

- يجب على البرلمانات تعزيز تطوير ونشر الطاقة المتجددة وغيرها من تقنيات الطاقة النظيفة من خلال سن قوانين تحفز الاستثمار وتسهل الانتقال بعيدا عن الوقود الأحفوري. بالنسبة للبلدان ذات الانبعاثات المرتفعة، يجب على البرلمانات أن تراجع بنشاط أسعار انبعاثات الكربون وربما زيادتها، باستخدام الآليات التشريعية لخلق مثبطات اقتصادية للأنشطة الملوثة، مع تجنب تقويض التنمية الاقتصادية المحلية.
- وينبغي للبرلمانات أن تشجع على مراجعة أو مواءمة التشريعات والبرامج عبر مختلف القطاعات والمستويات الحكومية، وبالتالي إنشاء إطار متماسك وفعال يمكن من العمل المناخي الشامل.

4.2 أفضل الممارسات للمشاركة البرلمانية بشأن تغير المناخ

- يعد إنشاء لجان مشتركة بين الأحزاب تركز بشكل خاص على تغير المناخ أمرا بالغ الأهمية، لأنه يعزز التعاون عبر الانقسامات السياسية ويضمن نهجا أكثر توحيدا وطويل الأجل لقضية معقدة.
- تعريض البرلمانيين لبرامج تدريبية مختلفة على تغير المناخ، وضمان حصولهم على الخبراء أو الحوار المستمر بين البرلمانيين وأصحاب المصلحة المتنوعين. وهذا يزودهم بالمعرفة اللازمة لفهم البيانات العلمية والآثار المترتبة على السياسات والحلول المحتملة. يمكن للبرلمانيين بعد ذلك استخدام هذه المعرفة في دوائرهم الانتخابية لخلق الوعي وتشجيع ودعم المبادرات والابتكارات المحلية (المجتمعية والأسرية) للتخفيف من تغير المناخ والقدرة على الصمود.
- إقامة علاقات تعاونية مستدامة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وتوفير فرص منتظمة للمشاركة مع اللجان البرلمانية، بما في ذلك فرص بناء القدرات للبرلمانيين والمسؤولين البرلمانيين. ويمكن بعد ذلك توسيع نطاق الشبكات والتعاون ليشمل العمل في الدوائر الانتخابية، حيث يمكن تحويل الأفكار إلى مشاريع أو برامج تجريبية.

3.4 المالية أو تخصيص الميزانية

- تخصيص أموال كافية للمبادرات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك مشاريع الطاقة المتجددة، وبرامج كفاءة الطاقة، وتدابير التكيف، وينبغي أن يكون لها مؤشرات موجهة نحو التأثير.
- ضمان أن تستثمر الحكومات في البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، مثل الطرق المقاومة للفيضانات، والزراعة التي تتحمل الجفاف، والنظم الصحية، والمباني القادرة على الصمود، وما إلى ذلك.
- حماية السكان المستضعفين من الآثار السلبية لتغير المناخ – مثل التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات الفقيرة والريفية والمحرومة من الخدمات.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من موارد القطاع الخاص وخبراته في العمل المناخي. يمكن أن تساعد هذه الشراكات في حل العائق الأساسي أمام الوصول إلى التمويل المناخي، مثل عدم وجود استراتيجية استثمار شاملة للمساهمات المحددة وطنيا.
- يجب على البرلمانات أيضا ضمان تطوير حكوماتها للقدرة المؤسسية على جمع وتحليل البيانات المناخية، حيث تم تحديد ندرة البيانات كعامل رئيسي يزيد من مخاطر المستثمرين المتصورة في مشاريع المناخ الأفريقية.
- وينبغي للبرلمانات أن تكفل إدماج تغير المناخ في جميع البرامج الحكومية، لأن تأثيره يؤثر على جميع القطاعات. ويمكن للبرلمانيين بعد ذلك ضمان أن تعكس البرامج المنفذة في دوائرهم الانتخابية تكامل تغير المناخ والاستجابات المرتبطة به.
- تتبع التمويل المناخي (مثل الضرائب والضرائب والمنح الدولية والضمانات والقروض الميسرة والقروض التجارية) والنفقات من خلال أنظمة قوية لمراقبة وتقييم فعالية الإنفاق على المناخ. وبالتالي يمكن للبرلمانيين المساعدة في ضمان الشفافية في تمويل المناخ

للمشاريع داخل دوائرهم الانتخابية لإبقاء المجتمعات على اطلاع وتمكينها من تقديم مدخلات حول البرامج في مناطقهم.

4.4 الرقابة والمساءلة

- في حين أن الحصول على تمويل المناخ أمر بالغ الأهمية في مكافحة تغير المناخ بالنسبة للحكومات، إلا أن تطوير القدرات المحلية بين الإدارات الوطنية ودون الوطنية على تنسيق وتتبع تمويل المناخ وتأثيراته على البرامج الممولة. يجب على البرلمانات الإشراف على هذه العملية بما يتماشى مع مسؤولياتها البرلمانية.
- مطالبة الحكومات بالإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته في تحقيق أهداف تغير المناخ، بما في ذلك الالتزامات الإقليمية.
- ضمان النمو التدريجي في التجارة البينية الأفريقية (منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية) من خلال الحصول على السلع من البلدان الأفريقية.
- الضغط على البرلمانات الأخرى على مستوى العالم وفي المنطقة لضمان احترام حكوماتها لالتزاماتها المناخية.

4.5 التغييرات في العمل البرلماني

- تحديد وتتبع البصمة الكربونية أو الانبعاثات من عمليات البرلمان ووضع أهداف وجداول زمنية واضحة لتقليلها، بما في ذلك المشتريات الخضراء (المواد المعاد تدويرها).
- تعزيز الشفافية في جهود التخضير البرلمانية من خلال إجراء تدقيق سنوي للاستدامة ونشر النتائج.
- ضمان كفاءة المياه والطاقة في المبنى، مع تقليل أميال الكربون حيث يمكن عقد الاجتماعات عبر الإنترنت.

5 الخلاصة

تتطلب معالجة أزمة المناخ بشكل عادل ومستدام نهجا شاملا لتمويل وسياسات المناخ. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعطي الأولوية للمنح على القروض لتجنب تفاقم أعباء الديون الثقيلة أصلا. إن الاعتماد المفرط

على القروض، حتى السهلة منها، يهدد بتحويل الأموال عن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية، مما يعوق التنمية طويلة الأجل والتجارة الإقليمية. ولابد من دعم الانتقال العادل بأموال مخصصة لإعادة تدريب العمال، والحماية الاجتماعية، وتنويع الاقتصادات، مع الاستثمار بالتساوي في التكيف مع تغير المناخ. ويشمل ذلك بناء بنية تحتية مرنة، وإنشاء أنظمة إنذار مبكر، وتعزيز الزراعة الذكية مناخيا لحماية المجتمعات من التأثيرات المناخية المتزايدة. فيما يتعلق بالتجارة العالمية، يجب أن تلتزم القواعد بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها. تحتاج أدوات مثل آلية تعديل حدود الكربون إلى تصميم دقيق لمنع الضغط غير العادل على الاقتصادات النامية التي تدير بالفعل التغيرات الصناعية المعقدة. ويجب على البرلمانات أن تعزز دورها الرقابي. ويتعين عليها ضمان أن تكون السياسات والشؤون المالية المناخية شفافة وشاملة وعادلة، وتكون حلولا دافعة تعود بالنفع على كل مجتمع.

6 المراجع

AfDB. (2023). African Economic Outlook 2023: Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa, African Development Bank Group, Abidjan. 236 pp.

AfDB. (2025). Climate related funds and initiatives at the African Development Bank, African Development Bank Group, Abidjan. 32 pp.

African Union. (2018). The African Continental Free Trade Area, African Union Commission, Addis Ababa. 77 pp.

African Union. (2022). African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan (2022-2032), African Union, Addis Ababa. 128 pp.

African Union Commission. (2014). AGENDA 2063 - The Africa We Want, African Union, Addis Ababa, Ethiopia. 20 pp.

African Union Commission. (2016). Country CAADP Implementation Guidelines under the Malabo Declaration, African Union & NEPAD, Addis Ababa, Ethiopia. 56 pp.

Amameishi, S. (2024). Lagging Agricultural Development in Africa and the Way Forward: Progress and Challenges for the Comprehensive Africa Agriculture Development Programme (CAADP), Knowledge Report No.10, Japan International Cooperation Agency, Tokyo.

Ardoin, N.M. & Bowers, A.W. (2025). Collective action impacts on climate change mitigation. Current Opinion in Behavioral Sciences 63, 101503.

AUDA-NEPAD. (2023). Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA): First 10-Year Implementation Report, African Union Development Agency - NEPAD, Midrand. 67 pp.

Boehm, S., Jeffery, L., Hecke, J., Schumer, C., Jaeger, J., Fyson, C. & Levin, K. (2023). State of Climate Action 2023, Bezos Earth Fund, Climate Action Tracker, Climate Analytics, ClimateWorks Foundation, New Climate Institute, the United Nations Climate Change High-Level Champions, and World Resources Institute, Berlin and Cologne, Germany, San Francisco, CA, and Washington, DC. 244 pp.

Carman, R. & Baumgartner, L. (2022). Africa Regional Snapshot 2022- State of Climate Ambition, United Nations Development Programme, New York. 15 pp.

CCCS, (2025). C3S global temperature trend monitor. https://apps.climate.copernicus.eu/global-temperature-trend-monitor/?tab=plot [accessed 10 July 2025].

DFFE. (2023). Annual Report - 2022/23, Department of Forestry, Fisheries and the Environment, Pretoria. 304 pp.

European Union, (2023). United Nations Conference on Trade and Development - Trade and Development Board - Seventy-third executive session - Agenda Item 3 - EU statement. https://www.eeas.europa.eu/delegations/un-geneva/united-nations-conference-trade-and-development-trade-and-development-board-seventy-third-executive-0_en?s=62 [accessed 14 July 2025].

Fontagné, L., Karingi, S., Mevel, S., Mitaritonna, C. & Zheng, Y. (2024). Greening the African Continental Free Trade Area. In African Economic Conference: Securing Africa's Economic Future Amidst Rising Uncertainty, African Development Bank, the Economic Commission for Africa, and the United Nations Development Programme, Gaborone, Botswana. pp. 17

Freitas, A.S. & Mwaniki, G. (2024). Climate Finance in Africa: An overview of climate finance flows, challenges and opportunities ed. Baumgartner, L., UN Development Programme, New York. 67 pp.

IEA. (2025). Global Energy Review 2025, International Energy Agency, Paris. 43 pp.

Madalane, Z. (2023). Impact of the European Union's Carbon Border Adjustment Mechanism on South Africa, Parliamentary Research Unit, Cape Town. 13 pp.

Mostefaoui, M., Ciais, P., McGrath, M.J., Peylin, P., Patra, P.K. & Ernst, Y. (2024). Greenhouse gas emissions and their trends over the last 3 decades across Africa. Earth System Science Data 16 (1), 245-275.

OECD. (2024). Climate finance provided and mobilised by developed countries in 2013-2022: Climate finance and the USD 100 billion goal, OECD, Paris. 31 pp.

UNDESA-UNFCCC. (2024). Synergy Solutions for Climate and SDG Action: Bridging the Ambition Gap for the Future We Want, United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) and the United Nations Framework Convention on Climate Change Secretariat, Bonn. 60 pp.

UNEP. (2024a). Adaptation Gap Report 2024: Come hell and high water - As fires and floods hit the poor hardest, it is time for the world to step up adaptation actions, United Nations Environment Programme, Nairobi. 124 pp.

UNEP. (2024b). Executive summary. In Emissions Gap Report 2024: No more hot air … please! With a massive gap between rhetoric and reality, countries draft

new climate commitments, United Nations Environment Programme, Nairobi. 14 pp.

UNFCCC. (2016). Paris Agreement, 282, United Nations Framework Convention on Climate Change, New York. 60 pp.

UNFCCC, (2023). Report of the Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement on its fifth session, held in the United Arab Emirates from 30 November to 13 December 2023. In: UN Climate Change Conference - United Arab Emirates Nov/Dec 2023. Dubai, United Arab Emirates,

Wei, J., Jiang, T., Ménager, P., Kim, D.-G. & Dong, W. (2025). COP29: Progresses and challenges to global efforts on the climate crisis. The Innovation 6 (1), 100748.

WMO. (2025a). State of the Climate in Africa 2024, World Meteorological Organization, Geneva. 22 pp.

WMO. (2025b). State of the Global Climate 2024, WMO-No. 1368, World Meteorological Organization, Geneva. 42 pp.

Zagema, B., Kowalzig, J., Walsh, L., Hattle, A., Roy, C. & Dejgaard, H.P. (2023). Climate finance shadow report 2023: Assessing the delivery of the $100 billion commitment, Oxfam International. 50 pp.